مفهوم الرسول والنبي:
دراسة بين التوجهات الكلامية والنصوص القرآنية

حسن الخطاف*

الملخص

يمثل مفهوما الرسالة والنبوة صلة الله تعالى بخلقه، وهما منحة منه عزَّ وجلَّ؛ إذ ذكرهما وذكر ما يتَّصل بهما أكثر من مئتي مرة بأساليب عدَّة. وقد أسهمت هذه الكثرة في إشعال جذوة الخلاف بين المتكلمين، ومَن سار على إثرهم من المفسرين الذين حاولوا تحديد المراد بهذين المفهومين: هل يؤديان معنىً واحداً بحسب جمهور المعتزلة؟ هل يوجد اختلاف بينهما مثلما يقول جمهور أهل السُّنة؟ تبيَّن لنا أنَّ الدراسة المسْحية للنصوص القرآنية لم تُؤخذ في هذه التوجُّهات بالاعتبار، فجاء هذا البحث ليسدّ هذه الثغرة انطلاقاً من دلالات النص القرآني وسياقاته بعد الكشف عن نظر المتكلمين ومَن سار معهم في هذه المسألة، وخلُص إلى عدم وجود اختلاف بين مفهومي الرسول والنبي.

الكلمات المفتاحية: الرسول، النبي، الوحي، الإلهام، المعجزة، التحدي، التبليغ.

The Concepts of Messenger and Prophet:

A Study of the Theological Trends and Quranic Text

Hasan al-Khattaf

Abstract

Prophethood and Messengership are considered a link between God and His creation. The two terms and what is related to them have been mentioned in the Gracious Qur'an more than two hundred times in several ways. This fact has sparked a controversy among theologians and later among exegetes to explain what is meant by both terms; are messenger and prophet synonyms as argued by the majority of the Mu'tazilites? Or is there a difference between them as argued by the majority of Ahlu Al-Sunnah? No exhaustive survey of the Quranic text has been conducted for this purpose. This study comes to fill this gap, based on the Qur'anic text and context. The conclusion was that there is no difference between the concept of the Prophet and the concept of the Messenger.

Keywords: Messenger, Prophet, Revelation, Inspiration, Miracle, Challenge, Conveying.

---

* دكتوراه في العقيدة وعلم الكلام، أستاذ مشارك في جامعة آرتقلو التركية. البريد الإلكتروني: khattaf72@gmail.com

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٦م، وقُبل للنشر بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٧م.

مقدمة:

خلق الله تعالى الإنسان وكرّمه، وشاء سبحانه ألّا يتركه أسيراً لفكره، فأرسل إليه الرسل -وهو أرفع أنواع التكريم- لتكون الرسالة الإلهية منجيةً له، ورابطاً يصله به تعالى، فيصبح الجنس البشري سائراً على مَحجَّة بيضاء.

وأبرز وظائف الرسل عليهم السلام هي التبشير والإنذار؛ لقوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ١٦٥﴾ (النساء:١٦٥)، ويجمع ذلك وصف التبليغ في قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النحل: ٣٥).

ولمّا شاع في الكثير من كتب علم الكلام وغيرها تمييز الرسل من الأنبياء ممّا لا نجد عليه دليلاً مُقنِعاً من القرآن الكريم، فقد حاولنا في هذا البحث استجلاء حقيقة ذلك.

لا توجد -فيما نعلم- دراسات سابقة عن هذا الموضوع، وكل ما ذُكِر فيه إنَّما هو نُتَفٌ من كتب علم الكلام والتفسير وشروح الحديث، أو إجابات عن بعض الأسئلة في الكتب، أو مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

ويمكن إجمال أهمية البحث فيما يأتي:

- مناقشة مدَّعي التفريق بين الرسول والنبي، وعرض أدلتهم المعقولة والمنقولة.

- مناقشة مدَّعي عدم التفريق بينهما، وعرض أدلتهم المعقولة والمنقولة.

- جمع النصوص القرآنية التي ورد فيها ذكر كلمتي الرسول والنبي، ودراستها دراسة موضوعية مقارنة، واعتمادها فيصلاً في التفريق من عدمه. وبناء عليه تمّ تقصّي الآيات القرآنية التي تشير إلى مهن الأنبياء وعلاقتهم بأقوامهم؛ نظراً إلى طبيعة البحث التي تتطلَّب استخدام المنهج الاستقرائي.

ولـمّا كان مبحث الأنبياء والرسل (ما يجب لهم، ويجوز في حقهم، ويُنفى عنهم، ويتعلق بعددهم، ويُميَّز فيه بينهم...) هو مبحث عقدي في أساسه، فقد اعتنى به

المتكلمون، ولا سيما في ظل وجود اختلافٍ جليٍّ بين فهم جمهور المعتزلة وجمهور أهل السُّنة للمقصود بالرسول والنبي. فما سبب هذا الاختلاف؟ ما أدلة الفريقين؟ هل فرَّق القرآن الكريم بينهما في المفهوم؟

ومن الجدير ذكره أن إطار البحث محصور في موقف جماعة المعتزلة وأهل السُّنة من قضية التمييز بين الرسول والنبي، ولن نتجاوز ذلك إلى موضوعات أخرى، مثل عصمة الأنبياء وما يجب لهم... وهو مضبوط بالآيات القرآنية ذات الصلة. وبناء عليه سيتم تمييز نظرة المعتزلة من نظرة أهل السُّنة إلى هذه المسألة بالمقارنة بينهما.

وقُسِّم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

الأول: القائلون بعدم التفرقة بين مفهوم الرسول ومفهوم النبي، وأدلتهم.

الثاني: القائلون بالتفرقة بين مفهوم الرسول ومفهوم النبي، وأدلتهم.

الثالث: الرسول والنبي في النصوص القرآنية.

أولاً: القائلون بعدم التفرقة بين مفهوم الرسول ومفهوم النبي، وأدلتهم

الناظر في كتب الكلام يجد أنَّ جمهور المعتزلة هم القائلون بعدم التفرقة بين الرسول والنبي، ويلحق بهم بعض أهل السُّنة. فقد تناول المعتزلة مفهوم الرسول ومفهوم النبي لغةً واصطلاحاً، مُمَيِّزينَ بينهما، وتكفَّل بذلك القاضي عبدالجبار في موسوعته الكلامية. ولعلَّ ذلك يُمَثِّل رأي شيوخ المعتزلة ممَّن لم تصلنا آراؤهم؛ إذ عوَّدنا القاضي أنْ يذكر الخلاف في المسألة حال وجود الخلاف.

وقد عقد القاضي فصلاً في بيان ذلك، قائلاً: "فصل فيما يفيد وصف الرسول بأنه رسول وما يتصل بذلك. اعلم أنَّ هذه اللفظة مأخوذة من إرسال المُرسِل له، ولذلك متى أرسل أحدُنا غيره يُوصف هو بأنه مُرسِل، وذلك الغير بأنه رسول، ولا يُعتبر في هذا الوصف وقوع فعل من الرسول، وإنما المُعتبر في ذلك الإرسال الواقع من المُرسِل."[١]

[١] القاضي عبد الجبار، أحمد بن أسد آبادي. **النبوات والمعجزات**، تحقيق: محمود قاسم، مراجعة: إبراهيم مدكور، د.ت، ج١٢، ص١٢.

وعلى هذا، فالـمُرسِل هو الذي يُرسِل الرسول، ولفظ (الرسول) يتضمَّن مُرسِلاً، ومُرسَلاً (الرسول حامل الرسالة)، ومُرسَلاً إليه. وهذا ما جاء تصريحاً في قول القاضي: "اعلم أن الرسول من الألفاظ المتعدية؛ أي لا بُدَّ أنْ يكون هناك مُرسِل، ومُرسَل إليه."[٢]

وكلمة (الرسول) لغةً تفيد فقط أنَّ شخصاً ما مبعوث أو مُرسَل، وأنَّه منوط بحمل الرسالة، ومُكلَّف بذلك؛ ما يعني أنَّ هذا الفعل حقيقةً ليس منه، وإنْ تعيَّن عليه حمل الرسالة، فالمُعتبَر في ذلك هو المُرسِل؛ إذ هو الفاعل الحقيقي والآمر.

ومن البدهي أنَّه ليس من ضرورات هذه الكلمة أنْ يكون الـمُرسَل في معناه اللغوي رسولاً لله تعالى؛ فكل مَن أَرسل غيره هو مُرسِل، وحامل الرسالة مُرسَل بغض النظر عن مضمونها. وهذا معنى قول القاضي: "ومتى قيل إنه رسول لم يُفِد أكثر من أنَّ مُرسِلاً أرسله، حتى إذا تميَّز مَن أرسله بالإضافة عُرِف به التخصيص في هذا الباب... فإذا قيل إنَّه رسول لم يُعرف به أنَّه رسول الله، وبالتعارف يُفهم به هذا المعنى، كما يُفهم بقولنا إنَّه عاصٍ لله[٣] لا لغيره، فحلَّ قولنا: "رسول" محل قولنا: "رسول الله" من جهة التعارف."[٤]

يَتبيَّن من كلام القاضي أنَّ لفظة (الرسول) إذا خلت من أيِّ قيد فلا تُحمَل إلّا على معنى رسول الله، وهذا يُفهَم عُرفاً لا لغةً؛ لقوله: "وإذا أُطلِق فلا ينصرف إلّا إلى المبعوث من جهة الله تعالى دون غيره، حتى إذا أردت غيره فلا بُدَّ من أنْ تقيد"[٥] "كأنْ تقول: رسول المِلك الفلاني... ولا فرق بين جهة اللغة في وصفنا بأنَّه رسول الله بين رسالة ورسالة، فإنَّما يُعرَف التخصيص في ذلك بالدليل، أو التعارف."[٦]

أمّا لفظة (النبي) عند القاضي فيختلف معناها باختلاف أصلها؛ هل أصلها مهموز أم عارٍ عن الهمز؟ فإذا كانت عارية عن الهمز فهي من النبوة والنباوة، وإذا كان أصلها

[٢] القاضي عبد الجبار، أحمد بن أسد آبادي. **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: فيصل بدر عون، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ١٩٩٨م، ص٥٦٧.

[٣] هكذا ورد في الأصل. ويقصد القاضي أنَّ كلمة (العاصي) لا يُفهَم منها لغةً أنَّه عاصٍ لله بالرغم من أنَّها مفهومة من جهة العرف، ومثل ذلك كلمة (الرسول) لا يُفهَم منها لغةً أنَّه رسول الله بالرغم من أنَّها مفهومة عرفاً.

[٤] القاضي عبد الجبار، **النبوات والمعجزات**، مرجع سابق، ج١٢، ص١٣.

[٥] القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، مرجع سابق، ص٥٦٧.

[٦] القاضي عبد الجبار، **النبوات والمعجزات**، مرجع سابق، ج١٢، ص١٣.

مهموزاً فهي بمعنى الإنباء والإخبار والإعلام. يقول القاضي في ذلك: "اعلم أنَّه يفيد الرفعة، وهي مأخوذة من النبوة والنباوة... هذا إذا عَرِيت اللفظة من الهمز، فأمّا إذا هُمِزت فهي مأخوذة من الإنباء والإخبار والإعلام."[٧] والحقيقة أنَّ ما قاله القاضي يُوافِق رأي أهل اللغة في اشتقاق لفظة (النبي)،[٨] ولكنَّ الفارسي نقل عن سيبويه أنَّها مشتقة فقط من النبأ لا النبوة أو النباوة، وأنَّ لفظة (النبيء) بالهمز عند سيبويه لغة رديئة من جهة الاستعمال لا من جهة الاشتقاق.[٩] وقد اختار الفارسي قول سيبويه.[١٠]

[٧] القاضي عبد الجبار، **النبوات والمعجزات**، مرجع سابق، ج١٢، ص١٤. يقول أيضاً: "وأمَّا النبي فقد يكون مهموزاً ومُشدَّداً، وإذا كان مهموزاً فهو من الإنباء وهو الإخبار... وإذا كان مُشدَّداً فإنَّه يكون من النباوة وهو الرفعة والجلالة." انظر:

- القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، مرجع سابق، ص٥٦٧.

[٨] يقول الأزهري: "وَقَالَ الفَراء: النبيء هُوَ مَن أنبأ عَن الله... وَإِن أَخَذته من النبْوة، والنَّباوة، وَهِي الِارْتفَاع عَن الأَرْض؛ أَي إِنَّه أشرف على سَائِر الخَلْق، فأصله غير الْهَمْز." انظر:

- الأزهري، محمد بن أحمد. **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م، ج١٥، ص١٩٤.

- ابن السِّكيت، يعقوب بن إسحاق. **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٢١.

- ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار. **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج٢، ص١١٢.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١، مادة: نبأ، ص١٦٣.

[٩] قال الزبيدي: "قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلّا ويقول: "تنبَّأ مسيلمة" بالهمز، غير أنَّهم تركوا في الهمز "النبي" كما تركوه في الذرية والبرية والخابية، إلّا أهل مكة فإنَّهم يهمزون هذه الأحرف، ولا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك، قال: والهمز في "النبي" لغة رديئة؛ أي لقلة استعمالها، لا لكون القياس يمنع ذلك. وترك الهمز هو المختار عند العرب سوى أهل مكة." انظر:

- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق. **تاج العروس من جواهر القاموس**، د.م: دار الهداية، د.ت، ج١، ص٤٤٤. دليل سيبويه على ذلك أنَّه لو كان الاشتقاق من "النبوة" أو "النباوة" التي هي بمعنى العلو والارتفاع ما أجمع العرب على قول: "تنبَّأ مسيلمة الكذّاب"، ولم يُنقَل عن أحدٍ منهم قول: "تنبّى" بالقصر. انظر:

- ابن سيدة، علي بن إسماعيل. **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج٣، ص٤٤٧. وعند الرجوع إلى "الكتاب" لسيبويه نجده يقول: "وليس من العرب أحد إلّا وهو يقول: "تنبَّأ مسيلمة"، وإنَّما هو من أنبأت." انظر:

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٣، ص٤٦٠.

[١٠] ذكر ذلك ابن سيدة نقلاً عن الفارسي، وقال الفارسي بعد ذلك: "وَهَذَا الَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي أَنَّ "النبيَّ" أَصله الْهمزَة مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ وَهُوَ الصَّحِيح الَّذِي لَا يجوز غَيره." انظر:

وبناءً على هذين الاشتقاقين، فإنَّ لفظة (النبي) من غير همز مشتقة من النبوة والنباوة، ومعناها ارتفاع قدر النبي، وشرفه، ومكانته بين قومه. ولهذا كان النبي ﷺ يُلقَّب بالصادق الأمين بإجماع أهل مكة. أمّا لفظة (النبيء) بالهمز فتعني أنَّ النبي مُخبِر ومُنْبِئ عن الله تعالى. وهذا المعنى الأخير هو الذي تلتقي فيه الرسالة من جهة مضمونها؛ فالرسول يحمل رسالة مضمونها الإخبار عن الله تعالى.

ويرى سيف الدين الآمدي الأشعري أنَّ لفظة (النبي) تعني الطريق. "قيل: النبي هو الطريق، ومنه يقال للرسل عن الله تعالى أنبياء؛ لكونهم طرق الهداية إليه."[11] وهذه الإضافة من الآمدي مهمة؛ إذ تدل على أنَّ الرسول هو نبي بوصفه مُبلِّغاً عن الله تعالى، وقد تبعه على هذا عضد الدين الإيجي في "المواقف"، وروى ذلك أيضاً بصيغة التضعيف.[12] ولكن، هل يتفق الآمدي مع القاضي في عدم التفريق بين لفظتي (الرسول) و(النبي)؟ الظاهر لنا هو عدم التفريق، ولا سيَّما أنَّنا لم نجد في كتابه "أبكار الأفكار" تمييزاً بينهما، والراجح أنَّه لا يُفرِّق بينهما؛ فهما يؤولان إلى معنى واحد، وهذا ما فهمناه من قوله عن النبوة: "هي موهبة من الله، ونعمة منه على عبده، وحاصلها يرجع إلى قول الله لمن اصطفاه من عباده: أرسلتك، وبعثتك، فبلِّغ عنّي."[13] فهو إذن لا يُفرِّق بين هاتين اللفظتين بناءً على ذلك.

أمّا في كتابه الآخر "غاية المرام في علم الكلام" الذي هو تلخيص لكتابه "أبكار الأفكار" فيقول في تفسير معنى النبوة: "ليست إلّا موهبة من الله تعالى، ونعمة منه على عبده، وهو قوله لـمَن اصطفاه واجتباه: إنَّك رسولي ونبيي."[14] فهو لم يُشِر في قوله إلى

- ابن سيدة، **المخصص**، مرجع سابق، ج٣، ص٤٧٤.

[11] الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد. **أبكار الأفكار**، تحقيق: أحمد محمد المهدي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ٢٠٠٤م، ج٤، ص٧.

[12] انظر:

- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد. **المواقف في علم الكلام**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٧م، ج٣، ص٣٣٧.

[13] الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد. **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج٤، ص١٢.

[14] الآمدي، **غاية المرام في علم الكلام**، مرجع سابق، ص٣١٧.

الرسالة، وإنما النبوة، وفهم النبوة على هذا النحو ينطبق على الرسالة، ولا سيَّما أنَّه جمع بين وصف الرسالة والنبوة في قوله: "إنَّك رسولي ونبيي".

وفي حديث الآمدي عن شروط المعجزة التي تكون للرسول لا النبي، فإنَّه لم يرد ذكرٌ للرسول: "وأمّا حقيقة المعجزة فهي كل ما قُصِد به إظهار صدق المتحدي بالنبوة الـمُدَّعي للرسالة. فعلى هذا لا يجوز أنْ تُكذِّب الرسول، كما إذا قال: أنا رسول، وآية صدقي أنْ يُنطِق الله يدي، فلو نطقت يده قائلةً إنَّه كاذب فيما يَدَّعيه لم يكن ذلك آية على صدقه."[١٥] والـمُلاحَظ أنَّ الآمدي في هذا النص قد جمع بين لفظتي (النبي) و(الرسول) تحت مُسمّى النبوة: "المتحدي بالنبوة"، وكذا قوله: "وإذا عرفت ما حقَّقناه من المعجزة ووجود شرائطها فما سواها من الأفعال إنْ لم يكن خارقاً للعادة فلا إشكال، وإنْ كان خارقاً للعادة فإمّا أنْ يكون ذلك على يدي نبي أو غير نبي؛ فإنْ كان نبياً فلا إشكال أيضاً، وإنْ كان غير نبي بأنْ يكون ولياً، أو ساحراً، أو كاهناً، أو غير ذلك فقد اختلفت أجوبة الـمُتكلِّمين ههنا."[١٦] إذ لم يتطرَّق الآمدي هنا إلى ذكر الرسول، بالرغم من أنَّ الرسول هو الأجدر بالذكر عند الحديث عن المعجزة.

خلاصة القول إنَّ المعتزلة -ومعهم الآمدي- لا يرون فرقاً بين لفظتي (الرسول) و(النبي)، ولكنَّنا نرى أنَّ لفظة (النبي) المشتقة من النبوة أو النباوة قد تفضي إلى إشكالٍ يتمثَّل في أنَّها تفيد مطلق الرفعة والعلو، وأنَّها تُقصَر -في الوقت نفسه- على مَن يتلقّى الوحي عن الله تعالى؛ فلِمَ لا يقال مثلاً عن الرجل الصالح إنَّه نبي بمعنى رفيع، بناءً على هذا المعنى اللغوي؟ أجاب القاضي عن ذلك بأنَّ لفظة (النبي) وإنْ كان من معانيها الرفعة لغةً، فإنَّها "لا تُستعمَل في كل رفيع من الصالحين من المؤمنين، وإنَّما هي مُستعمَلة فيمَن يختص بمثل رفعة الأنبياء عليهم السلام، ولا يعقل عند الظاهر منها إلّا ذلك، فالواجب فيها أنْ تكون منقولةً من عمومها في اللغة إلى هذا الاختصاص؛"[١٧] أي اختصاصها بالنبي المُوحى إليه.

---

١٥ المرجع السابق، ص٣٣٣.

١٦ المرجع السابق، ص٣٣٤.

١٧ القاضي عبد الجبار، **النبوات والمعجزات**، مرجع سابق، ج١٢، ص١٤.

بعد بيان المقصود بالرسول والنبي لغةً، انتقل القاضي إلى مسألة أخرى هي عدم التفريق بين هاتين اللفظتين اصطلاحاً؛ فكأنَّ العلاقة بينهما علاقة ترادف؛ أي لا يمكن للنبي أنْ يكون نبياً من غير أنْ يكون رسولاً، ولا للرسول أنْ يكون رسولاً من دون أنْ يكون نبياً. وعلى هذا الأساس، فقد طرح القاضي سؤالًا مفاده: "ما الذي تريدون بقولكم إنَّه نبي وليس برسول؛ لأنَّه لا بُدَّ من فائدة معقولة تعتقدونها فيه؟

فإنْ قالوا نعني بذلك أنَّه تعالى يُظهِر المعجزات فتحصل له رتبة النبوة، وإنْ لم يُحمِّله رسالة، قيل له... فمن أين أنَّ هذا جائز حتى يصح ما زعمته من إثبات نبي ليس بمُرسَل؟... وقد عرفنا فساد ذلك؛ لأنَّ الرتب في الدين والرفعة فيه إنَّما تحصل لتحمُّل المشاق، لا بما يظهر من المعجزات."[١٨]

يَتبيَّن ممّا سبق أنَّ القاضي سعى إلى بيان العلاقة بين فائدة تمييز الرسول من النبي، والشيء الذي يمتاز به النبي من الرسول، وطرح على خصمه سؤالاً مفاده: هل أيَّد الله تعالى النبي بالمعجزة لأنَّه نبي من غير أنْ يحمل رسالة، فتكون المعجزة هي مغزى اتِّصافه بالنبوة ولو لم يتصف بالرسالة؟

ثم نجد القاضي يعترض -في قوله السابق- على مَن يُفرِّق بين الرسول والنبي، ويعترض على الفائدة والمغزى من التفريق بينهما، فإنْ كانت الفائدة هي تأييده فقط بالمعجزة فهذا ليس صحيحاً؛ لأنَّ المعجزة تظهر مع المشقة، ومن غير الرسالة لا توجد مشقة.

وإذا نظرنا في كتب جمهور أهل السُّنة ممَّن فرَّقوا بين الرسول والنبي فإنَّنا لا نجد ربطاً بين المعجزة وتحمُّل الرسالة. وجواب أهل السُّنة في هذه المسألة واضح جلي يتمثَّل في أنَّ الرسالة والنبوة هما هبة من الله تعالى. يقول الآمدي في ذلك: "ليست إلّا موهبة من الله تعالى، ونعمة منه على عبده، وهو قوله لـمَن اصطفاه واجتباه: إنَّك رسولي ونبيي."[١٩] وعلى هذا، فلا توجد صلة بين الرسالة والمشقة والمعجزة.

---

[١٨] المرجع السابق، ص٢٤٤.

[١٩] الآمدي، **غاية المرام في علم الكلام**، مرجع سابق، ص٣١٧.

صحيح أنَّ المعتزلة يرون الرسالة هبةً من الله تعالى لا مكتسبةً، بيد أنَّهم يربطونها بتحمُّل المشقة، بمعنى أنَّها مقتضية للمشقة لِما فيها من تبليغ وإنذار... والنبوة تخلو من هذه المشقة عند مَن يُميِّز الرسالة من النبوة؛ إذ إنَّها بمجملها تُمثِّل علاقة بين النبي وربه، ولا تتطلَّب التبليغ. ومن هنا يعترض القاضي على مَن يقول بالتفريق والتمييز لانعدام المشقة.

ويستمر القاضي في مناقشة خصومه، قائلاً: "فإنْ قال: إذا ظهر المعجز عليه زادت رتبته،كما تقولون أنتم في الرسول إنَّه بتحمُّل الرسالة تزيد رتبته، قيل له: إنَّما نقول ذلك من حيث يتكفَّل بأداء الرسالة، وينطوي على أنْ يصبر على كل عارض دونها، فتحصل له منزلة كبيرة بذلك، لا بظهور المعجز، وإنَّما صح ذلك فيه من حيث كُلِّف أمراً شاقاً يلزمه أنْ يفعله من أداء الرسالة. فإنْ عزم وتكفَّل بتحمُّل المشقة العظيمة، كما يتحمَّله التائب من المعاصي استحق زيادة الرتبة. فأمّا أنتَ فإنَّك لا توجب في النبي الذي زعمت أنَّه ليس برسول أنْ يؤدي أمراً، فكيف يمكنك ما ادَّعيته!."[٢٠] وإذا كان النبي ينال المعجزة بتحمُّل المشاق، فلنا أنْ نسأل: ألا يمكن أنْ ينال المكانة العالية، وتحصل المعجزة لصلاحه، ويُسمّى نبياً لا رسولاً؟ يقول القاضي في ذلك: "فإنْ قال: إنَّ الرسول إنَّما استحق إظهار المعجز عليه لصلاحه، فمَن ساواه في الصلاح أُجوِّز إظهار المعجز عليه، وإنْ لم يكن رسولاً وأُسمّيه نبياً، قيل له: قد بيَّنَّا من قبل ذلك أنَّ إظهار المعجز ليس بمستحق على الصلاح، وإنَّما يجب لأجل ما حُمِّل من الرسالة، فلا يصح ما ذكرته، بل قد بيَّنَّا أنَّ الرسالة ليست جزاء على عمل، وما دل على ذلك يدل على أنَّ إظهار المعجز ليس بمستحق على العمل، وفي ذلك إبطال ما سأل عنه."[٢١]

وقد ردَّ القاضي على الإشكال الذي يتذرَّع به مَن يُفرِّق بين الرسول والنبي -والذي يتمثَّل في أنَّ المعجزات تظهر أصلاً على الرسول لصلاحه، فمَن كان مُماثِلاً للرسول ظهرت عليه المعجزة، وهذا يمكن أنْ نُسمِّيه نبياً لا رسولاً- بأنَّ المعجزة لا يقابلها الصلاح؛ لأنَّ الرسالة في الأصل هبةٌ من الله تعالى لا كسبٌ، ولأنَّ المعجزة هي تكريم لتحمُّله الرسالة.

[٢٠] القاضي عبد الجبار، **النبوات والمعجزات**، مرجع سابق، ج١٢، ص٢٤٥.

[٢١] المرجع السابق، ص٢٤٥.

بعد ذلك، أبان القاضي عن مراده من عدم التمييز بين هاتين اللفظتين، قائلاً: "وإذا عرفت هذا -أي المعنى اللغوي- فاعلم أنَّه لا فرق في الاصطلاح بين الرسول والنبي. وقد خالف في ذلك بعضهم، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (الحج: ٥٢)، قالوا: فصل القديم تعالى بين الرسول والنبي، فيجب أنْ يكون أحدهما غير الآخر. والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنَّهما يثبتان معاً، ويزولان معاً في الاستعمال، حتى لو أثبتَ أحدهما ونفى الآخر لتناقض الكلام، وهذا هو أمارة إثبات كلتيّ اللفظتين المتفقتين في الفائدة. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (الحج: ٥٢) فإنَّه لا يدل على ما ذكروه؛ لأنَّ مجرد الفعل لا يدل على اختلاف الجنسين؛ ألا ترى أنَّه تعالى فصل بين نبينا وبين غيره من الأنبياء، ثم لا يدل على أنَّ نبينا ليس من الأنبياء، وكذلك فإنَّه تعالى فصل بين الفاكهة وبين النخل والرمان، ولم يدل على أنَّ النخل والرمان ليسا من الفاكهة كذلك ههنا."[٢٢]

وفي الواقع، فقد نقلنا هذا الكلام مُفصَّلاً؛ لِما فيه من أدلةٍ للمعتزلة يتعيَّن مناقشتها، وبيان مدى صحتها:

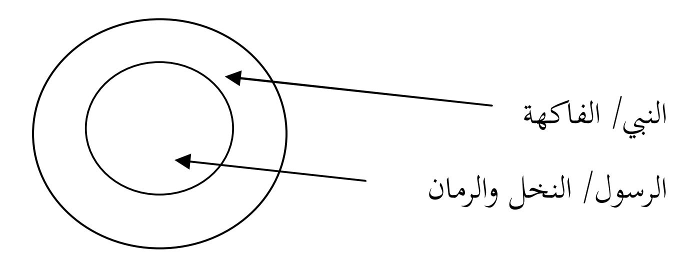
أ. الآية التي ذكرها القاضي تُمثِّل لُبَّ الاستدلال عند مَن يُفرِّقون بين لفظتي (الرسول) و(النبي)، وهم جمهور أهل السُّنة.

ب. دليل القاضي هنا ضعيف، ولا يُلزِم أهل السُّنة؛ فقوله: "والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنَّهما يثبتان معاً، ويزولان معاً في الاستعمال..." صحيح في حال اعترف القائلون بالتمييز أنَّ الرسول هو النبي، وأنَّ النبي هو الرسول. والحقيقة أنَّ استدلال القاضي صحيح لو قلنا بترادف الكلمتين، ولكنَّ الحال هنا ليس كذلك، فلا يصح هذا الاستدلال.

ت. استدلال القاضي بالفصل بين الفاكهة، والنخل والرمان... هو أضعف -فيما يبدو- من سابقه؛ لأنَّ الفاكهة ليست هي كلها الرمان. فالرمان جزء من الفاكهة، والفاكهة أعم، والنخل والرمان أخص. وعلى هذا، فالفاكهة تُمثِّل النبوة عند المُفرِّقين من

[٢٢] القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، مرجع سابق، ص٥٦٨.

حيث العموم، والنخل والرمان يُمثِّلان الرسالة من حيث الخصوص؛ فالعلاقة بينهما هي علاقة عموم وخصوص مطلق، ويُمثَّل لذلك بدائرتين تحيط إحداهما بالأخرى:



ومن الثابت أنَّه لا ترادف بين العموم والخصوص المطلق؛ نظراً إلى وجود أخص وأعم. يقول الغزالي عن هذه العلاقة: "ثبوت الأخص بالضرورة يوجب ثبوت الأعم؛ إذ يلزم من ثبوت السواد ثبوت اللون... وانتفاء الأعم يوجب انتفاء الأخص بالضرورة؛ إذ يلزم من انتفاء اللون انتفاء السواد."[٢٣]

ونخلُص من كلام الغزالي إلى قاعدتين مهمتين:

الأولى: إثبات الأعم لا يلزم عنه إثبات الأخص، ولكنَّ إثبات الأخص يلزم عنه إثبات الأعم.

الثانية: نفي الأعم يلزم عنه نفي الأخص، ولكنَّ نفي الأخص لا يلزم عنه نفي الأعم.

أي إنَّه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم، ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص، وإنَّه يلزم من نفي الأعم نفي الأخص، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم. والأمثلة على ذلك كثيرة، ويصلح ما ذكره القاضي مثلاً على ذلك؛ فعندما أقول: توجد عندي فاكهة، فأنا أثبت النخل والرمان، وحين أُقِرُّ بوجود النخل أو الرمان أو كليهما فأنا أُثبت وجود الفاكهة، وحين أنفي -في الوقت نفسه- وجود الفاكهة فأنا أنفي وجودهما.

---

[٢٣] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٣٤.

وعلى هذا، فمَن يقول بوجود الرسول فإنَّه يُثبت النبي لأنَّ الرسول أخص من النبي، ومَن يقول بوجود الأنبياء فإنَّه لا يشترط وجود مرسلين بينهم لأنَّ النبي أعمُّ من الرسول.[٢٤] وكذا نفي النبوة؛ فهو نفي للرسالة، ولكنَّ نفي الرسالة ليس نفياً للنبوة. وهذا يُؤكِّد ضعف الدليل الذي جاء به القاضي، علماً بأنَّ اعتراضه على مَن يُميِّز بين الرسول والنبي بالمثال الذي ذكره ليس أصلح من سابقه.

وقد سار مكي بن أبي طالب الأندلسي على نهج المعتزلة في عدم التفريق بين لفظتي (الرسول) و(النبي).[٢٥]

والجدير بالذكر أنَّ المعتزلة ليسوا متفقين جميعاً على عدم التفريق بين هاتين اللفظتين؛ فالزمخشري يرى فرقاً بينهما، ودليله قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾

---

[٢٤] عبارة الراغب كاملة: "والفرق بين الرسول والنبي أنَّ الرسول أخص؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، فإنَّ الرسول يختص بمَن جعله واسطة بينه وبين عباده، لتبيين أحكامٍ بوحيٍ مسموع عن مَلَكٍ، والنبي قد يقال لمن يُجدِّد على الناس شريعةَ مَن تقدَّمه، وإنْ كان يوحى إليه بإلهام أو منام." انظر:

– الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق ودراسة: عادل بن علي الشِّدِي، الرياض: دار الوطن، ط١، ٢٠٠٣م، ج٣، ص١٠٣١. ويقول ابن عطية: "والرسول أخص من النبي، وكثير من الأنبياء لم يُرسَلوا، وكل رسول نبي." انظر:

– ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٤، ص١٢٩. ويقول القرطبي: "وعلى هذا فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً؛ لأنَّ الرسول والنبي قد اشتركا في أمر عام وهو النبأ، وافترقا في أمر خاص وهو الرسالة." انظر:

– القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. **تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم اطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ج٧، ص٢٩٨.

وقد تردَّد كثيراً ذكر العبارة الآتية: "كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً." انظر مثلاً:

– ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد. **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت، ج٣، ص١٣١.

– السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السُّنة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج٣، ص٢٠٤.

– ابن جُزي، محمد بن أحمد. **التفسير**، تحقيق: عبد الله الخالدي، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤١٦هـ، ج١، ص٤٨٢.

[٢٥] القيرواني، مكي بن أبي طالب. **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: جامعة الشارقة بإشراف الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة: مجموعة بحوث الكتاب والسُّنة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ج٧، ص٤٩١٣.

(الحج: ٥٢). ووجه الاستشهاد أنَّ عطف النبي على الرسول هو "دليل بيِّن على تغاير الرسول والنبي."[٢٦] وقد استدل أيضاً بحديث للنبي ﷺ: "أنَّه سُئِل عن الأنبياء، فقال: "مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً"، قيل: فكم الرسل منهم؟ قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جمّاً غفيراً."[٢٧] والفرق بينهما عند الزمخشري أنَّ الرسول نزل عليه كتاب، وأنَّ النبي دعا الناس إلى شريعة مَن قبله.[٢٨]

ثانياً: القائلون بالتفرقة بين مفهوم الرسول ومفهوم النبي، وأدلتهم

اتَّجه جمهور أهل السُّنة -فيما اطَّلعْتُ عليه- من متكلمين وأصوليين وفقهاء وشرّاح للحديث إلى التفريق بين لفظتي (الرسول) و(النبي)، فما الفرق بين الرسول والنبي؟ وما الأدلة التي قدَّموها؟

يمكن إجمال الفروق بين الرسول والنبي فيما يأتي:

١. الرسول جمع بين أمرين: كتاب نزل عليه، ومعجزة أيَّده الله بها. أمّا النبي فلم ينزل عليه كتاب، وإنَّما دعا إلى شريعة مَن قبله، وهذا رأي الزمخشري.[٢٩] والاعتراض على هذا الرأي بيِّن؛ إذ إنَّه يُحتِّم نزول كتاب على كل رسول ورد ذكره في القرآن الكريم، ولا يوجد دليل على ذلك يشمل الرسل جميعاً.

٢. الرسول مبعوث إلى الناس بشريعة. أمّا النبي فموحى إليه بإصلاح أمر قوم، أو حملهم على شريعة سابقة، أو ما هو مستقر في الشرائع كلها. وقد ذكر الشيخ محمد

[٢٦] الزمخشري، محمود بن عمرو. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧ﻫ، ج٣، ص١٦٤.

[٢٧] البيهقي، أحمد بن الحسين. **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤ﻫ/٢٠٠٣م، ج٩، ص٧، رقم الحديث١٧٧١١.

[٢٨] الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٥. وقد ذكر هذا القول بحرفيته فخر الدين الرازي في تفسيره. انظر:
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **التفسير الكبير**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠ﻫ، ج٢٣، ص٢٣٦.

[٢٩] الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٥.

الطاهر بن عاشور هذا الرأي، ورأى أنَّه هو التحقيق في الفرق بين الرسول والنبي. وعلى هذا، "فَالنبِيءُ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ."[٣٠]

٣. الرسول هو مَن جاء بشرع جديد، أو نسخ بعض أحكام شريعةٍ كانت قبله. أمّا النبي فهو كل مَن نزل عليه الوحي من الله تعالى، وكان مؤيداً بنوع من الكرامات الناقضة للعادات. وقد نصر أبو منصور البغدادي هذا القول، وعَدَّه من الفروق بين أهل السُّنة وأهل البدعة.[٣١] ويوجد قول مُماثِل لذلك فيما يتعلق بالرسول، لكنَّه يرى أنَّ النبي يوحى إليه لتبليغ شرع الرسول الذي قبله.[٣٢]

٤. الرسول هو مَن جمع صفة التأييد بمعجزةٍ، والتكليف بكتابٍ، ونسخ شريعةٍ سابقة. أمّا غير المستجمع هذه الصفات فهو نبي.[٣٣]

٥. الرسول هو مَن جاءه المَلَك بصورة ظاهرة، وأمره بالدعوة. ومَن لم يكن كذلك بأنْ رأى في المنام أنَّه رسول، أو أخبره أحد من الرسل أنَّه رسول فهو نبي. وهذا القول اختاره الفخر الرازي، ورأى أنَّه الأَوْلى.[٣٤] وقريب من هذا قول الراغب الأصفهاني الذي فيه زيادة على قول الفخر؛ إذ رأى أنَّ الرسول "يُجدِّد على الناس شريعة مَن تقدَّمه."[٣٥] وهذا يعني برأيه أنَّ الرسول أخص والنبي أعم؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً.[٣٦]

٦. الرسول هو مَن يكرمه الله بشريعة، ويأمره بتبليغها والدعوة إليها، فإنْ لم يُؤْمَر بتبليغها والدعوة إليها فهو نبي. وقد قال الزركشي إنَّ هذا هو المعتمد، ونسبه إلى

[٣٠] ابن عاشور، محمد الطاهر. **التحرير والتنوير**، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ج١٧، ص٢٩٧.

[٣١] البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. **الفرق بين الفرق**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٧م، ص٣٣٢.

[٣٢] اللحام، طارق محمد. **قصص لا تليق بالأنبياء**، بيروت: شركة دار المشاريع، ط١، ٢٠١٥م، ص٢٢.

[٣٣] ذكر فخر الدين الرازي هذا القول. انظر:
- الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج٢٣، ص٢٣٦.

[٣٤] المرجع السابق، ص٢٣٦.

[٣٥] الراغب الأصفهاني، **تفسير الراغب الأصفهاني**، مرجع سابق، ج٣، ص١٣١٠.

[٣٦] عبارة الراغب كاملة: "والفرق بين الرسول والنبي أنَّ الرسول أخص؛ فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، فإنَّ الرسول يختص بمَن جعله واسطة بينه وبين عباده، لتبيين أحكامٍ بوحيٍ مسموع عن مَلَكٍ، والنبي قد يقال لمن يُجدِّد على الناس شريعةَ مَن تقدَّمه، وإنْ كان يوحى إليه بإلهام أو منام." انظر:
- الراغب الأصفهاني، **تفسير الراغب الأصفهاني**، مرجع سابق، ج٣، ص١٣١٠.

الحَليمي.[٣٧] وعلى هذا، فإنَّ الفيصل بين الرسول والنبي هو دعوة الناس؛ فإنْ أُمِر بتليغ الدعوة فهو رسول، وإلّا فهو نبي. وهذا المعنى هو الذي ذهب إليه ابن عطية والقرطبي في تفسيريهما،[٣٨] وكذلك السخاوي.[٣٩]

٧. الرسول أمره الله تعالى بإبلاغ الرسالة، خلافاً للنبي الذي أنبأه الله ﷻ، ولم يأمره بإبلاغ أحدٍ، وإنَّما طلب إليه العمل بشريعة مَن قبله.[٤٠]

٨. الرسول مأمور بالتبليغ. أمّا النبي فموحى إليه بشرع، لكنَّه قد يُؤْمَر بالتبليغ، وقد لا يُؤْمَر.[٤١]

٩. الرسول بعثه الله تعالى لتبليغ الأحكام، وقد يُشترَط فيه أنْ ينزل عليه الكتاب، بخلاف النبي الذي لا يُشترَط فيه شيء من ذلك.[٤٢]

---

[٣٧] الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، دراسة وتحقيق: عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص١٠٩. انظر أيضاً:
- الخن، مصطفى سعيد. **العقيدة الإسلامية**، بيروت-دمشق: دار الكلم الطيب، ص٢٨٠-٢٨٢.

[٣٨] يقول ابن عطية: "والرسول أخص من النبي، وكثير من الأنبياء لم يُرسَلوا، وكل رسول نبي." انظر:
- ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، مرجع سابق، ج٤، ص١٢٩. ويقول القرطبي: "وعلى هذا فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً؛ لأنَّ الرسول والنبي قد اشتركا في أمر عام وهو النبأ، وافترقا في أمر خاص وهو الرسالة." انظر:
- القرطبي، **تفسير القرطبي**، مرجع سابق، ج٧، ص٢٩٨.

[٣٩] السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ج٣، ص٢٠٤.

[٤٠] انظر:
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. **النبوات**، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الرياض: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٢، ص٧١٤.
- الأشقر، عمر سليمان. **الرسل والرسالات**، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص١٤.
- الشعراوي، محمد متولي. **التفسير**، مصر: مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٧م، ج٥، ص٢٨٤٤.

[٤١] انظر:
- القاري، علي. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ج٥، ص١٨٧٤.
- عليان، رشدي محمد، والدوري، قحطان عبد الرحمن. **أصول الدين الإسلامي**، بيروت: طبعة دار الإمام الأعظم، ط٢، ٢٠١١م، ص١٧٣-١٧٤.

[٤٢] التفتازاني، سعد الدين. **شرح العقائد النسفية**، مكتبة دار الدقاق،، ط١، ١٤٢٨هـ، ص١٩.

والـمُلاحَظ أنَّ هذه الجماعة قد نادت بالتمييز بين الرسول والنبي استناداً إلى دليل واحد من القرآن الكريم، وآخر من السُّنة النبوية، ثم بدأت البحث لاحقاً عن الـمُميِّز بينهما، وهو نوع من الاجتهاد نراه غير مُقنِع.

أمّا الدليل من القرآن الكريم فهو قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾ (الحج: ٥٢). ووجه الاستدلال هو عطف كلمة (النبي) على كلمة (الرسول)، والعطف يقتضي المغايرة. فلو كان الرسول هو نفسه النبي ما وقع العطف بينهما؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يُعطَف على نفسه.[٤٣]

وإذا تعذَّر أنْ تكون الرسالة بمعنى النبوة فمؤدّى هذا أنَّ الرسالة فيها شيء زائد على النبوة، وهذه الزيادة هي تبليغ الناس. ولهذا جمع الله تعالى الرسالة والنبوة لموسى عليه السلام، في قوله عز وجل: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥١﴾ (مريم: ٥١)؛ فالرسالة تحوي معنًى زائداً على النبوة هو التبليغ.[٤٤]

مناقشة الاستدلال:

سنناقش الاستدلال القائم على الآية الكريمة، أمّا الاستدلال الآخر اللاحق له فهو داخل في مناقشتنا لهذا الاستدلال.

لقد عُطِفت لفظة (النبي) في الآية على لفظة (الرسول)، والعطف يوجب المغايرة؛ إذ لا تُعطَف الذات الواحدة على نفسها، فلا يقال: جاء زيد وزيد، إلّا إذا كان زيد الثاني هو غير الأول. وعلى هذا، فالنبي غير الرسول.

لا شكَّ في أنَّ العطف يتطلَّب المغايرة؛ لأنَّ الشيء لا يُعطَف على نفسه،[٤٥] ولكنَّ المغايرة في الآية الكريمة هي بين وصفين، كلٌّ منهما مغاير للآخر، لا بين ذاتين. فعند

[٤٣] انظر هذا الاستدلال في:
- الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج٢٣، ص٢٣٦.
- ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج١٧، ص٢٩٧.

[٤٤] الأشقر، **الرسل والرسالات**، مرجع سابق، ص١٤.

[٤٥] انظر في هذا:

إطلاق صفة النبي على الرسول فإنَّ هذا لا يعني تعدُّداً في ذاته لأنَّه ذات، وإنَّما يعني أنَّ التعدُّد والتغاير قد وقعا في الوصف الذي يحمله، ومثل ذلك قولنا: زيد كريم وغني؛ فالذات واحدة، والتعدُّد وقع في الوصف، وكلا الوصفين مغاير للآخر.

وبيان ذلك في مسألتنا أنَّ الوصف الأول خاص بمَن اصطفاه الله تعالى ليكون رسولاً، وكذا الوصف الثاني؛ إذ إنَّه مُنبَّأٌ من الله تعالى أيضاً. وهذا يعني أنَّه رسول ونبي: رسول من جهة الإرسال والابتعاث، ونبي من جهة الإنباء. فقد تحقَّق له الوصفان، وكل وصفٍ نُظِر إليه من جهة محددة. صحيح أنَّ هذين الوصفين متغايران لغوياً (الإرسال، والإنباء)، بيد أنَّ كلّاً منهما مُتضمِّن للآخر؛ لأنَّ الإرسال هنا هو خاص، وكذا الإنباء فهو خاص أيضاً.

والذي يُؤكِّد قولنا هذا هو عدم وجود اختلاف بين الرسول والنبي في كل ما سنذكره من نصوص قرآنية في المبحث الثالث، ولا شكَّ في أنَّ الإعراض عن هذه النصوص مع وضوح دلالتها، وحملها جميعاً على الآية الثانية والخمسين من سورة الحج بالرغم من عدم دلالتها القطعية على تمييز الرسول من النبي؛ هو تعسُّف في التفسير، وإهمال لأكثر من مئتي آية.

وفهمُنا لآية الحج بالمعنى السابق هو المراد -والله أعلم- في حال اقتران النبوة بالرسالة من غير عطف، وذلك في حق كلٍّ من:

- موسى عليه السلام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥١).

- الصبان، محمد بن علي. **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٣، ص٣٩٧.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص٦٠٧.
- الكيكلدي، خليل. **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الأردن: دار البشير، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص١٤٠.
- الصعيدي، عبد المتعال. **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مكتبة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ج٢، ص٢٨٣.
- الحلبي، محب الدين. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ، ج٢، ص١٠٣٣.

- إسماعيل عليه السلام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥٤).

- محمد ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٥٧﴾ (الأعراف: ١٥٧).

فهؤلاء الرسل موصوفون بالرسالة التي تعني الابتعاث والإرسال، وبالنبوة التي تعني الإنباء والإخبار إذا كان أصلها مهموزاً، أو تعني رفعة المقام إذا كانت من غير همز. ووصفهم هذا الذي جُمِع فيه بين الرسالة والنبوة له مزية؛ فقد يتلمَّس الـمُفسِّر بعض الحِكَم، ويكون تفسيره من باب الإشارة والخواطر، لا من باب الجزم والقطع.

وبوجه عام، فليس لهذا الوصف مفهومُ مخالفةٍ بحيث يقال إنَّ عدم الجمع بين الوصفين لغير هؤلاء الثلاثة يدل على نفيه عن البقية. وقريبٌ من هذا وصفُ إبراهيم عليه السلام بالصدِّيق في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٤١)، فصيغة المبالغة في وصفه بالصدق لها دلالتها، وليس لذلك مفهوم مخالفة؛ إذ لا يصح القول إنَّ أيَّ رسول آخر(غير إبراهيم عليه السلام) ليس صادقاً لخلو وصفه من الصدق. وعلى هذا، فلا يقال إنَّ أحد الرسل ليس نبياً لارتباط اسمه بالرسالة من دون النبوة.

وقد رجَّح هذا الرأي العز بن عبد السلام،[٤٦] ورأى الشنقيطي "أنَّ ما اشتُهِر على ألسنة أهل العلم من أنَّ النبي هو مَن أوحى إليه وحي، ولم يُؤْمَر بتبليغه، وأنَّ الرسول هو النبي الذي أُوحِي إليه، وأُمِر بتبليغ ما أُوحِي إليه غير صحيح."[٤٧]

وكنّا قد وجدنا في "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي" ما يدل على أنَّ لفظتي (الرسول) و(النبي) متماثلتان لغوياً، وذلك في توجيهٍ لكلام البيضاوي الذي فُهِم منه عدم

[٤٦] انظر:

- ابن عبد السلام، عز الدين الملقب بسلطان العلماء. **تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الوهبي، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٢، ص٣٦١. وقد أشار إلى أقوال أخرى.

[٤٧] الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٥، ص٢٩٠. قال الشنقيطي إنَّ بينهما تغاير، لكنَّه لم يُبيِّن موطن هذا التغاير.

التفريق بينهما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥٤). فالتحقيق عند الخفاجي "أنَّ النبي هو الذي يُنبِئ عن ذاته وصفاته، وما لا تستقل العقول بروايته ابتداءً بلا واسطة بشر... فالنبوة نُظِر فيها إلى الإنباء عن الله تعالى، والرسالة إلى المبعوث إليهم."[٤٨] غير أنَّ البيضاوي عاد فميَّز بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٥٢﴾ (الحج:٥٢)؛ إذ قال: "الرسول مَن بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبيُّ يَعُمُّه ومَن بعثه لتقرير شرع سابق."[٤٩]

ويرى الشهاب أنَّه لا اعتراض على البيضاوي في التفريق بينهما استناداً إلى آية الحج، وعدم التفريق بينهما استناداً إلى آية مريم؛ لأنَّه أراد المعنى الاصطلاحي في سورة الحج، أمّا في سورة مريم ف"حمله على معناه اللغوي، وبهذا اندفع كل ما أوردوه هنا"[٥٠] من اعتراضات على البيضاوي.

وقد حمل السمعاني "نبياً" في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٤١) على "العالي في الرتبة بإرسال الله إيّاه، وإقامة الدليل على صدقه."[٥١]

أمّا مكي بن أبي طالب فكان أكثر صراحةً في عدم التفريق بين النبي والرسول، حتى في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٥٢﴾ (الحج: ٥٢)، وذلك استناداً إلى المعنى اللغوي؛ فالآية عنده دليل "على أنَّ النبي هو الـمُرسَل، وأنَّ الـمُرسَل نبي؛ لأنَّه أوجب في الآية للنبي الرسالة؛ لأنَّ معنى نبي: أنبأ عن الله، ومعنى أنبأ عن الله: هو أخبر عن الله بما أرسله به، فالنبي رسول، والرسول نبي."[٥٢]

---

[٤٨] الخفاجي، أحمد بن محمد. **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، بيروت: دار صادر، ج٤، ص٢٢٤.

[٤٩] المرجع السابق، ص٢٢٥.

[٥٠] المرجع السابق، ص٢٢٤.

[٥١] السمعاني، منصور بن محمد. **التفسير**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض: دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج٣، ص٢٩٤.

[٥٢] القيرواني، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، مرجع سابق، ص٤٩١٣.

وإذا قلنا إنَّ العطف هنا هو عطف صفات، فلسنا نخرج عن لسان العرب وكلامهم؛ وذلك أنَّ عطف الصفات بعضها على بعض هو أمر تشهد له اللغة العربية، فقول: زارني الكريم والعالِم، لا يدل بالقطع على أنَّ الزائرينِ هما شخصان اثنان، وأنَّ أحدهما موصوف بالكرم، والآخر موصوف بالعِلم؛ فالزائر قد يكون واحداً وُصِف بالوصفين معاً.

والحقيقة أنَّه يجوز العطف بين الصفات بحرف الواو مع وحدة الذات، مثلما يجوز تكرار الصفات من غير فصل بينها. قال السهيلي في ذلك: "فإنْ كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول، كنت مخيراً بين العطف وتركه، فإنْ عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات، وهي متغايرة، وإنْ لم تعطف فمن حيث كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول، فتقول على الوجه الأول: زيد شاعر وكاتب، وعلى الثاني: شاعر كاتب، كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر، وحين لم تعطف أتبعت الثاني الأول؛ لأنَّه هو من حيث اتحد الحامل للصفات."[٥٣]

صحيح أنَّ الصفات متعددة سواء عُطِفت أو لم تُعطَف، بيد أنَّ التغاير فيها عند العطف يكون أكثر بروزاً، ولا شكَّ في أنَّ ثمَّة فرقاً بين العطف وغيره من حيث المعنى، لكنَّ السهيلي لم يُشِر إلى ذلك.

ويرى آخرون أنَّه يجوز في الصفات العطفُ وعدمُهُ إذا لم تكن متعارضة، وإنْ كانت متضادة فالأصل هو العطف، وعلى هذا جرى تخريج قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

[٥٣] عضيمة، محمد عبد الخالق. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، تصدير: محمود محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، د.ت، ج١٠، ص٤٦٥. لم أجد كتاب السهيلي، انظر:

- السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ج١، ص٥٤٣. وفي هذا يقول صلاح الدين العلائي الكيكلدي: "والذي يقتضيه التحقيق أنَّ الصفات إذا قُصِد تعدادها من غير نظر إلى جمع أو انفراد، لم يكن ثَمَّ عطف وإنْ أريد الجمع بين الصفتين، أو التنبيه على تغايرهما، عطف بالحرف، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما؛ فإنَّه يؤتى بالعطف أيضاً." انظر:

- الكيكلدي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، مرجع سابق، ص١٤٢.

وَٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ (الحشر: ٢٣-٢٤)، في حين جاءت الصفات معطوفة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ (الحديد: ٣) "لأنَّها متضادة المعاني في أصل موضوعها، فلهذا جاءت الواو."[٥٤]

وبالمقابل، يرى الكفوي -عند حديثه عن العطف بالواو- أنَّ للعطف بالواو شرطاً يتمثَّل في وجوب وجود جامع بين الصفات، نحو: "زيد كاتب وشاعر، فلا يُقبَل: زيد كاتب ومُعطٍ؛ لأنَّ هذا عطف المفرد على المفرد، وشرط كون هذا العطف بالواو مقبولاً أنْ يكون بينهما جهة جامعة. وكل عطف قُصِد به معنى آخر إنْ كان بالواو... فقبوله غير مشروط به... وإذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسُن إسقاط حرف العطف، وإنْ أُريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف، وكذا إذا أُريد التنويع لعدم اجتماعهما."[٥٥]

يَتبيَّن ممّا سبق جواز الجمع بين الصفات بحرف العطف وحذفه، لكنَّ الكفوي يرى ضرورة توافر جامع عند العطف في حال الجمع بين الصفتين، أو الدلالة على التغاير، فإذا أُريد تعداد الصفات فإنَّه يُستحسَن حذف الواو، لكنَّ الحذف غير واجب. ومن الجدير بالذكر أنَّ موقع فصيح الإلكتروني[٥٦] قد تعرَّض لهذه المسألة بمقال طويل نقض فيه قول بعض البلاغيين السابق في عدم الالتفات إلى الكلمات المتضادة أو غيرها. ومُلخَّص هذا المقال أنَّه لا ينبغي الاكتفاء بالنظر إلى التضاد في الصفات، أو عدم التضاد في حال العطف؛ فالصفات المعطوفة بالواو تعني أنَّ الموصوف بكل صفة منها قد بلغ حدَّ الكمال في هذه الصفة وحدها، بصرف النظر عن غيرها. أمّا حين تجتمع الصفات متضادة أو غير متضادة بغير الواو فهذا يعني اجتماعها في موصوف كأنَّها صفة واحدة.[٥٧]

---

[٥٤] الطالبي، يحيى بن حمزة. **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٣هـ، ج٢، ص٢١.

[٥٥] الكفوي، **الكليات**، مرجع سابق، ص٦٠٥.

[٥٦] موقع فصيح الإلكتروني، مكتوب بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٥م من غير ذكر صاحب المقال:

- http://www.alfaseeh.com/vb/archive/index.php/t-32508.html.

[٥٧] موقع فصيح الإلكتروني.

فذكْر الواو بين الصفات يفيد أنَّ كل صفة منها هي صفة كاملة مستقلة بالنسبة إلى حاملها. أمّا ترْك الواو بينها فيجعلها تبدو أشبه بالخليط المتجانس، وأقرب إلى أنْ تصير صفة واحدة. وعلى هذا جاء قول امرئ القيس:

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِرٍ مَعـاً كجُلمودِ صَخرٍ حطَّهُ السيلُ مِنْ عَلِ[٥٨]

فمن المُلاحَظ أنَّ صفة الكر، والفر، والإقبال، والإدبار قد اجتمعت في الجواد في آنٍ معاً من غير أنْ تكون مستقلة متغايرة. ويبدو ذلك جلياً في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝﴾ (الواقعة: ٢-٣)؛ أي إنَّ الزلزلة الشديدة تتصف بالخفض والرفع في زمن واحد، كأنَّهما صفة واحدة. وكذلك قولنا: زيد كاتب شاعر، فهو ليس كقولنا: زيد شاعر وكاتب؛ وذلك أنَّ الجملة الأخيرة تشير إلى أنَّ زيداً قد وصل في الشاعرية إلى درجة الكمال على وجه الانفراد، ووصل في الكتابة إلى درجة الكمال على وجه الانفراد أيضاً.

أمَّا الصفتان في الجملة الأولى فقد امتزجتا، فكأنَّهما صفة واحدة؛ وذلك أنَّهما أفادتا اجتماع الكتابة والشعر في زيد، من دون الوصول إلى درجة الكمال في كل صفة منهما على وجه الانفراد.[٥٩]

وعوداً إلى مسألتنا موضوع البحث، وهي عطف النبي على الرسول في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝﴾ (الحج: ٥٢)، يمكن القول إنَّ الإنباء والعلو في اللغة مستقل تماماً عن الإرسال؛ فقد بلغ النبي في صفة الإنباء غاية الكمال، وبلغ في صفة الإرسال غاية الإرسال، ولهذا نرى أنَّ استدلال مَن يُفرِّق بين لفظتي (الرسول) و(النبي) استناداً إلى حرف العطف هو استدلال غير مُقنِع.

وأمّا دليل السُّنة النبوية على تمييز الرسول من النبي فهو حديث ورد فيه عدد الأنبياء مخالفاً لعدد المرسلين؛ ما يدل على الاختلاف بين لفظتي (الرسول) و(النبي). ونظراً إلى

---

[٥٨] البيت من ديوان امرئ القيس، رقم البيت ٧٥.

[٥٩] موقع فصيح الإلكتروني.

طول الحديث؛ فإنَّنا سنكتفي منه بموطن الاستشهاد، مع ذكر طُرُق الحديث وروايات في كتب السُّنة.

أ. رواية ابن حبان:

رواية ابن حبان هي الأطول على الإطلاق، وسند الحديث هو: "أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ الشَّيْبَانِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الْقَطَّانُ بِالرَّقَّةِ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ، وَاللَّفْظُ لِلْحَسَنِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامِ بْنِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الْغَسَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ وَحْدَهُ، قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ: إِنَّ لِلْمَسْجِدِ تَحِيَّةً، وَإِنَّ تَحِيَّتَهُ رَكْعَتَانِ فَقُمْ فَارْكَعْهُمَا، قَالَ: فَقُمْتُ... قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمِ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمِ الرسُلُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ جَمّاً غَفِيراً."[٦٠]

والحقيقة أنَّ أقلَّ ما يقال في سند هذا الحديث إنَّه ضعيف جداً،[٦١] وأنَّ العلة فيه إبراهيم بن هشام؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم، وترجم له، ثم قال: "سمعت أبي يقول ذلك، قال: وقلت: قلت لأبي زُرْعة لا يُحدِّث عن إبراهيم بن هشام بن يحيى، فإنِّي ذهبت إلى قريته، وأخرج إليَّ كتاباً زعم أنَّه سمعه من سعيد بن عبدالعزيز، فنظرت فيه، فإذا فيه أحاديث ضمرة عن رجاء بن أبي سلمة، وعن ابن شوذب، وعن يحيى بن أبي عمرو الشيباني، فنظرت إلى حديثٍ فاستحسنته، من حديث ليث بن سعد عن عقيل، فقلت له: اذكر هذا، فقال: حدَّثنا سعيد بن عبدالعزيز عن ليث بن سعد عن عقيل بالكسر...

---

[٦٠] ابن حبان، محمد. **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج٢، ص٧٦.

[٦١] يقول الشيخ شعيب الأرناؤوط: "إسناده ضعيف جداً، إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي." قال أبو حاتم: "كذّاب، كما في "الجرح والتعديل" ...وقال الذهبي: "متروك، وكذَّبه أبو زرعة، انظر تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط في:

- الفارسي، علي بن بلبان. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، ج٢، ص٧٩. وانظر:

- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، ج١، ص٧٣، ج٤، ص٣٧٨.

- ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، مرجع سابق، ص٨١.

فقلت له: هذه أحاديث سويد بن عبدالعزيز، فقال: [حدَّثنا] سعيد بن عبدالعزيز عن سويد، وأظنه لم يطلب العلم، وهو كذّاب."[٦٢] وذكره أيضاً ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، قائلاً: "قَالَ أَبُو زُرْعَة كَذَّاب."[٦٣] وذكره الذهبي في عداد الضعفاء؛ إذ قال: "قَالَ أبو حَاتِم وَغَيره لَيْسَ بِثِقَة وثقة الطَّبَرَانِيّ، وَحكى عَنهُ أبو حَاتِم مَا يدلُّ عَلى أنَّه لَا يَعي الحَدِيث."[٦٤] وهذا الحديث "انفرد به عن أبيه عن جده."[٦٥]

ب. مسند أحمد بن حنبل:

جاء في مسند أحمد: "حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، أَنْبَأَنِي أَبُو عُمَرَ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْخَشْخَاشِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَجَلَسْتُ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ صَلَّيْتَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: قُمْ فَصَلِّ... قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمِ الْمُرْسَلُونَ؟ قَالَ: ثَلَاثُ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ، جَمّاً غَفِيراً، وَقَالَ مَرَّةً: خَمْسَةَ عَشَرَ."[٦٦]

وهذا السند لا يخلو من نقد؛ فعبيد بن الخشخاش (أو الحسحاس) لم يثبت له لقاء مع أبي ذر ﷺ. قال البخاري في ذلك: "... عُبَيْدُ بْنُ الْخَشْخَاشِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، عَنِ

[٦٢] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن. **الجرح والتعديل**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، ج٢، ص١٤٢.

[٦٣] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ. ج١، ص٥٩.

وقال ابن كثير: "قد روى هذا الحديث بطوله الحافظ أبو حاتم بن حبان البستي في كتابه: "الأنواع والتقاسيم". وقد وسمه بالصحة، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي، فذكر هذا الحديث في كتابه: "الموضوعات"، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شكَّ أنَّه قد تكلَّم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث، فالله أعلم." انظر:

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. **تفسير ابن كثير**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، د.م: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٤٧٠.

[٦٤] الذهبي، محمد بن أحمد. **المغني في الضعفاء**، قطر: دار إحياء التراث، د.ت، ص٢٩.

[٦٥] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، مرجع سابق، ج١، ص٧٢.

[٦٦] ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون إشراف: عبدالله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٣٥، حديث رقم٢١٥٤٦، ص٤٣١.

النبيِّ ﷺ، قَالَ: آدَمُ نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ، قَالَهُ أَبُو نعيمٍ عَنِ المسْعُودِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرَ، لَمْ يُذْكَرْ سَماعاً مِنْ أَبي ذَرٍّ ﷺ."[٦٧]

وقد ورد في الحديث ذكر أبي عمر، وقيل أبو عمرو. قال المزي في ذلك: "رَوَى عَنْ: عُبَيدِ بْنِ الحسحاسِ... وعُمَرَ بْنِ عبدِالعزيزِ، رَوَى عَنْهُ: حسينُ بْنُ عليٍّ الجعفيُّ، وعبدُالرحمنِ بْنُ عَبدِاللَّهِ المسْعُودِيُّ... قَالَ الدارقطني: المسْعُودِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقيلَ: عَنْ أَبِي عُمَرَ الدِّمَشْقِيِّ مَتْروكٌ."[٦٨]

ت. مسند أحمد بوصفه شاهداً:

توجد رواية أخرى في مسند أحمد يمكن اعتبارها شاهداً بحسب مناهج المحدثين، هي: "حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: كَانَ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ جَالِسًا... جَاءَ أَبُو ذَرٍّ فَاقْتَحَمَ فَأَتَى فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ النبيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ صَلَّيْتَ الْيَوْمَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: قُمْ فَصَلِّ... قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ وَفَّى عِدَّةُ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفاً، الرسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمّاً غَفِيراً."[٦٩]

وسند هذا الحديث فيه سلسلة من الضعفاء الذين يروون عن بعضهم بعضاً؛ فمُعان -مثلاً- ضعيف جداً، وفيه يقول العقيلي نقلاً عن يحيى بن معين: "كَانَ ضَعِيفاً."[٧٠] أمّا ابن أبي حاتم فقال فيه: "يكتب حديثه، ولا يحتج به."[٧١] في حين قال ابن حبان: "مُنكِر الحديث يروي مراسيل كثيرة، ويُحدِّث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات،

[٦٧] البخاري، محمد بن إسماعيل. **التاريخ الكبير**، حيدر آباد-الدكن: دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج٥، ص٤٤٧.

[٦٨] المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠م، ج٤، ص١٠٩.

[٦٩] ابن حنبل، **المسند**، مرجع سابق، حديث رقم٢٢٢٨٨.

[٧٠] العقيلي، محمد بن عمرو. **الضعفاء الكبير**، بيروت: دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج٤، حديث رقم١٨٥٩، ص٢٥٦.

[٧١] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، مرجع سابق، ج٨، ص٤٢٢.

فلمّا صار الغالب على روايته ما تُنكِر القلوب استحق ترك الاحتجاج به."[٧٢] وقد ذكر له ابن عدي بعض المرويات، ثم ختم قائلاً: "عامة ما يرويه لا يُتابَعُ عليه."[٧٣] أمّا علي بن يزيد الألهاني فهو أشد ضعفاً من سابقه؛ إذ قال عنه البخاري: "علي بن يزيد أبو عبدالملك الألهاني الدمشقي، مُنكِر الحديث، عن القاسم بن أبي عبد الرحمن."[٧٤] وقال عنه النسائي: "عَلِيٌّ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ."[٧٥] وكلمة (متروك الحديث) إذا قيلت في الراوي استحق الترك عند المحدثين؛ لأنَّها وصف لجميع مرويات الراوي.[٧٦] وأمّا القاسم أبو عبدالرحمن فمختلف فيه؛ إذ نُقِل عن يحي بن معين أنَّه وثَّقه، وقال عنه العجلي: "يُكتب حديثه، وليس بالقوي"، وقال فيه أبو حاتم: "حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنَّما يُنكَر عنه[رواية] الضعفاء،"[٧٧] وقال الإمام أحمد: "روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أراها إلّا من قبل القاسم"،[٧٨] وقال ابن حبان: "يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات."[٧٩]

---

[٧٢] ابن حبان، محمد بن حبان. **المجروحين**؛ حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ، ج٣، ص٣٦.

[٧٣] ابن عدي. **الكامل في ضعفاء الرجال**، مرجع سابق، ج٨، ص٣٨.

[٧٤] البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٦، ص٣٠١.

[٧٥] النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ، ص٦٣، ٧٧.

[٧٦] انظر:

- الزركشي، محمد بن عبد الله. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٣، ص٤٣٦.

يقول عبدالله بن يوسف الجديع في مقال يحمل عنوان "تفسير قول البخاري في الراوي: "منكر الحديث": "والذي وجدته بالتتبُّع أنَّ [البخاري] يقول ذلك في حقِّ مَن غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربَّما حكم عليه غيره بمثل حُكمه، وربَّما وُصِف بكونه متروك الحديث، وربَّما اتُّهِم بالكذب، وربَّما وُصِف بمجرد الضعف، وربَّما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يروِ إلّا الحديث الواحد المنكر." انظر:

- الجديع، عبد الله بن يوسف. **تحرير علوم الحديث**، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٦١٤.

[٧٧] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مرجع سابق، ج٢٣، ص٣٨٩.

[٧٨] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، مرجع سابق، ج٣، ص٣٧٣.

[٧٩] المرجع السابق، ص٣٧٣.

ث. السنن الكبرى للبيهقي:

ورد هذا الحديث في السنن الكبرى للبيهقي: "عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمِ النبِيُّونَ؟ قَالَ: مِائَةُ أَلْفِ نَبِيٍّ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نَبِيٍّ. قُلْتُ: كَمِ الْمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ. قَالَ الْبُخارِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ السَّعِيدِيُّ."[٨٠]

من المُلاحَظ أنَّ البيهقي قال: "تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ." والإشكال في هذه الرواية هو تفرُّد يحي بن سعيد السعيدي. ويحي هذا لا يُتَحمَّل تفرُّده؛ فقد قال عنه ابن حبان: "شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد."[٨١]

ثالثاً: الرسول والنبي في النصوص القرآنية

إنَّ الناظر في القرآن الكريم لا يجد فرقاً بين لفظتي (الرسول) و(النبي)، وهذا أمر بيِّن جلي من الأدلة الآتية:

١. استخدام القرآن الكريم لفظتي (أرسل) و(بعث)، واشتقاقاتهما لغوياً:

ورد ذكر هاتين اللفظتين في القرآن الكريم بمعنى الإرسال، بغض النظر عن نوع المُرسَل. أمّا الإرسال المتعلق بالنبي فهو من نوع خاص؛ لأنَّ الرسول يحمل رسالة إلى الناس. وهذه بعض الشواهد القرآنية على كلتا اللفظتين:

أ. لفظة (أرسل):

- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٥٢﴾ (الحج: ٥٢).

---

[٨٠] البيهقي، **السنن الكبرى**، مرجع سابق، ج٩، حديث رقم١٧٧١١، ص٧.

[٨١] ابن حبان، **المجروحين**، مرجع سابق، ص١٢٩.

- قوله تعالى: ﴿وَكَمۡ أَرۡسَلۡنَا مِن نَّبِيّٖ فِي ٱلۡأَوَّلِينَ ٦﴾ (الزخرف: ٦).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ فَمَنۡ ءَامَنَ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٤٨﴾ (الأنعام: ٤٨).[٨٢] علماً بأنَّنا لم نجد في القرآن الكريم ما ينقض هذه القاعدة.

ب. لفظة (بعث):

- قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ١٦٤﴾ (آل عمران: ١٦٤).

- قوله تعالى: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ (الإسراء: ١٥).[٨٣]

ومن الـمُلاحَظ أنَّ لفظتي (أرسل) و(بعث) وصيغهما المختلفة قد وردت بحسب المعنى اللغوي لا الاصطلاحي.

٢. التماثل بين وظيفة الرسل والأنبياء:

تتمثَّل وظيفة الرسل والأنبياء في القرآن الكريم في التبشير، والإنذار، والتعليم، والتزكية، والتبيين. وقد استخدم القرآن الكريم لفظتي (أرسل) و(بعث) ومشتقاتهما مع لفظتي (الرسول) و(النبي)؛ ما يدل على أنَّهما متماثلان من حيث المعنى.

أ. وظيفة الرسل:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ فَمَنۡ ءَامَنَ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٤٨﴾ (الأنعام: ٤٨).

---

[٨٢] من ذلك الآية (٢٨) من سورة الفتح، والآية (٨٣) من سورة مريم، والآية (٣) من سورة الفيل، والآية (٥١) من سورة الشورى، والآية (٦) من سورة الأعراف.

[٨٣] من ذلك الآية (٥٩) من سورة القصص، والآيتان: (٧٤)، و(٧٥) من سورة يونس، والآية (١٢٩) من سورة البقرة، والآية (٣٦) من سورة النحل.

– قولـــه تعـــالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١٢٩﴾ (البقرة: ١٢٩).[٨٤]

ب. وظيفة الأنبياء:

– قولـــه تعـــالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ٢١٣).[٨٥]

٣. تماثل ردِّ فعل الناس على كلٍّ من الرسل والأنبياء:

يدل هذا التماثل في ردِّ الفعل على عدم التفريق بينهما.

أ. ردُّ الفعل تجاه الرسل:

– قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ١١﴾ (الحجر: ١١).[٨٦]

ب. ردُّ الفعل تجاه الأنبياء:

– قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ٧﴾ (الزخرف: ٧).

من الملاحَظ أنَّ هذه الآية مماثلة لآية الحجر، وأنَّ الاختلاف بينهما هو اختلاف لفظي محض (رسول، نبي).

٤. ذكْر الأنبياء في القرآن الكريم بوصفهم مرسلين:

– قولـه تعـالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ٧﴾ (الأحزاب: ٧)، علماً بأنَّ الأسماء الواردة هنا هي لأنبياء ومرسلين.[٨٧]

[٨٤] انظر الآية (٤) من سورة إبراهيم.

[٨٥] انظر الآية (٤٥) من سورة الأحزاب، والآية (٤٤) من سورة المائدة.

[٨٦] انظر الآية (٣٠) من سورة يونس، والآية (٥٢) من سورة الذاريات.

[٨٧] انظر الآية (٤٤) من سورة المائدة.

٥. ذكْر الأنبياء في القرآن الكريم مقروناً بأقوامهم:

- قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾﴾ (الأنفال: ٦٧).

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ (الفرقان: ٣١).[٨٨]

وهذه العلاقة بين الأنبياء وأقوامهم تُنبِئ بوجود دعوة وتبليغ، بحيث يترتب على التبليغ عداوة وموالاة وعلاقات اجتماعية بينهم؛ ما يدحض مقولة: "إنَّ النبوة هي علاقة بين الله تعالى ونبيه فحسب."

٦. النبوة والرسالة جُمِعتا في مكان واحد وصفاً لبعض مَن أرسلهم الله تعالى:

هذا يعني التعدُّد في الوصف أو النعت مع وحدة الموصوف. وتعدُّد الوصف هو أمر متفق عليه في لسان العرب.[٨٩]

- قال تعالى في موسى عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥١).

- قال تعالى في إسماعيل عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥٤).

- قال تعالى في حق محمد ﷺ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ (الأعراف:١٥٨).[٩٠]

وتأسيساً على ذلك، فإنَّ الجمع بين الرسول والنبي في وصف واحد من غير عطف يدل على أنَّ الرسول هو مُرسَل مبعوث من الله تعالى، وأنَّ رسالته تحمل في طياتها رفعة؛ لأنَّها رسالة ذات طابع خاص تتضمن إنباءً من الله تعالى.

---

[٨٨] انظر الآيات: (٢٤٦)، و(٢٤٧)، و(٢٤٨) من سورة البقرة، والآيتين: (١٤٦)، و(١٦١) من سورة آل عمران.

[٨٩] انظر:

- ابن هشام، جمال الدين. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م، ص٦٩٣.

- حسن، عباس. **النحو الوافي**، القاهرة:دار المعارف، ط١٥، ج٣، ص٤٨١.

[٩٠] مثل ذلك قوله تعالى في حقِّ محمدٍ ﷺ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

ومن المُلاحَظ أنَّ الكثير من المُفسِّرين يميلون إلى هذا الرأي، مثل الشوكاني الذي يقول: "وَكانَ رَسُولاً نَبِياً؛ أَيْ: أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى عِبَادِهِ فَأَنْبَأَهُمْ عَنِ اللَّهِ بِشَرَائِعِهِ الَّتِي شَرَعَهَا لَهُمْ، فَهَذَا وَجْهُ ذِكْرِ النبِيِّ بَعْدَ الرَّسُولِ مَعَ اسْتِلْزَامِ الرِّسالَةِ لِلنُّبُوَّةِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالرَّسُولِ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيَّ لَا الشَّرْعِيَّ."[٩١]

ولعلَّ الشوكاني أخذ هذا المعنى من قول البيضاوي: "وَكانَ رَسُولاً نَبِياً أَرْسَلَهُ اللهُ إِلى الخَلْقِ فَأَنْبَأَهُمْ عَنْهُ، وَلِذلِكَ قُدِّمَ (رَسُولًا) مَعَ أَنَّهُ أَخْلَصُ وَأَعْلى."[٩٢] ووجه ذكْر النبي بعد الرسول عند البغوي هو المعنى اللغوي للنبي المفيد للرتبة: "وَالنَّبِيّ الْعَالِي فِي الرُّتْبَةِ بِإِرْسَالِ اللَّهِ تَعَالى إِيَّاهُ."[٩٣]

يَتبيَّن ممّا سبق أنَّ وصف النبوة المقرونة بالرسالة يعني أنَّ كلتيهما رفيعة الشأن، وعالية المقام، ومُنبَّأة، ومُخبَرَة عن الله تعالى، فجُمِع بذلك بين المعنيين اللغويين للنبي (الرفعة، والنبأ). وعلى هذا، يكون الوصف بالرسالة لغةً هو الإرسال، لكنَّه إرسال خاص من الله تعالى. وقد اختصر مكي بن أبي طالب القيرواني ذلك بقوله: "{وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا}؛ أي: أرسله الله إلى بني إسرائيل، ونبَّأه"[٩٤] مع ملاحظة أنَّ الإنباء هنا هو بمعنى الإخبار لا بمعنى الرفعة.

أمّا اقتصار وصف الرسول والنبي على بعض الرسل فلا يُعَدُّ من قبيل مفهوم المخالفة، بحيث نفهم من ذلك أنَّ بقية المرسلين ليسوا أنبياء، وهذا بيِّن عند المعتزلة وأهل السُّنة؛ إذ يرى المعتزلة أنَّ كل رسول نبي، وكل نبي هو رسول، فالرسل الآخرون هم أنبياء، ولو لم يُوصَفوا بذلك، وكذا الأمر عند أهل السُّنة؛ لأنَّ كل رسول عندهم هو نبي ولا عكس.

[٩١] الشوكاني، محمد بن علي. **فتح القدير**، دمشق-بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٤هـ، ج٣، ص٣٩٩.

[٩٢] البيضاوي. ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر. **تفسير البيضاوي**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ، ج٤، ص١٣.

[٩٣] البغوي، الحسين بن مسعود. **التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ، ج٣، ص٢٣٦.

[٩٤] القيرواني، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، مرجع سابق، ص٤٥٥١.

ولكنْ، لِمَ خُصَّ هذان الرسولان بوصف النبوة مقروناً بوصف الرسالة بالرغم من أنَّ وصف الرسالة يستلزم النبوة؟ لا شكَّ في أنَّ ثمَّة فائدة من ذلك، وتلمُّس العلماء الفائدة هو أمر اجتهادي صرف؛ إذ يرى ابن كثير ضرورة الجمع بين الوصفين لأنَّ إبراهيم عليه السلام "كان من المرسلين الكبار أولي العزم الخمسة."[٩٥] والشيخ محمد الطاهر بن عاشور يرى في ذلك "إشارة إلى أنَّ رسالته بلغت مبلغاً قوياً."[٩٦]

وهذا التوجيه من كليهما هو محل نظر؛ فلو كان السبب يتمثَّل فقط في أنَّ إبراهيم عليه السلام هو من كبار المرسلين لاقترن هذا الوصف بغيره من أولي العزم مثل نوح عليه السلام، وما خرج من غيرهم، فهو كلام غير جامع أو مانع على حدِّ قول المناطقة.

ثم إنَّ ابن كثير لم يُعلِّل اقتران الوصف بإسماعيل عليه السلام كما علَّله لإبراهيم عليه السلام؛ إذ يقول ابن كثير في تعليل الجمع بين الرسالة والنبوة لإسماعيل عليه السلام: "{وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا} في هذا دلالة على شرف إسماعيل على أخيه إسحاق؛ لأنَّه إنَّما وُصِف بالنبوة فقط، وإسماعيل وُصِف بالنبوة والرسالة."[٩٧] ومن هنا، فنحن نرى أنَّ هذا التوجيه مُنتقَد.

بل إنَّ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور لم يُعلِّل اقتران الرسالة بالنبوة لإسماعيل عليه السلام مثلما علَّلها لموسى عليه السلام، واكتفى بالقول: "وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهُ الْجَمْعِ بَيْنَ وَصْفِ رَسُولٍ وَنَبِيءٍ عِنْدَ ذِكْرِ مُوسَى عليه السلام آنِفاً."[٩٨] ويجاب عمّا ذكره ابن عاشور بأنَّ هذا التعليل كان مقصوراً على موسى عليه السلام.

٧. تعرُّض الأنبياء للقتل:

- قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: ٦١).

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (آل عمران: ٢١).

[٩٥] ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، مرجع سابق، ج٥، ص٢٣٧.
[٩٦] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج١٦، ص١٢٧.
[٩٧] ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، مرجع سابق، ج٥، ص٢٣٩.
[٩٨] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، ج١٦، ص١٣٠.

فقد بيَّن سبحانه في هاتين الآيتين أنَّ الأنبياء تعرَّضوا للقتل، وذمَّ مَن قتلهم. أمّا وجه الاستدلال على عدم التفريق بين الرسول والنبي فيتمثَّل في أنَّ مَن يتعرَّض للقتل مأمور بالتبليغ، وأنَّ دعوته ليست خاصة به وحده.

٨. إرسال الأنبياء إلى أقوامهم:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٧﴾ (الزخرف: ٧).

تُبيِّن هذه الآية أنَّ دعوة الأنبياء لا تقتصر عليهم، وإنَّما تشمل أقوامهم أساساً. ولو كان الأمر مقصوراً عليهم فقط من دون الاضطلاع بمهمة الدعوة والتبليغ ما عاد للاستهزاء أيُّ معنى؛ فالاستهزاء فرع من التبليغ، وهذا جلي من الآية الكريمة. يقول الطبري في ذلك: "وما كان يأتي قرن من أولئك القرون، وأُمة من أولئك الأمم الأولين لنا من نبي يدعوهم إلى الهدى وطريق الحق، إلّا كان الذين يأتيهم ذلك من تلك الأمم نبيهم الذي أرسله إليهم يستهزئون سخرية منهم بهم كاستهزاء قومك بك يا محمد."[٩٩] ويقول النسفي: "هي حكاية حال ماضية مستمرة؛ أي كانوا على ذلك، وهذه تسلية لرسول الله ﷺ عن استهزاء قومه."[١٠٠] فهذا شأن النبي حين أُرسِل إلى قومه؛ إذ كانوا يستخفون منه ويستهزئون.

- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ۝٩٤﴾ (الأعراف: ٩٤).

تُؤكِّد هذه الآية الكريمة المعنى السابق؛ أي إنَّ الأنبياء هم رسل إلى أقوامهم، فلو لم يكونوا رسلاً ما عاد لتعذيب أقوامهم معنى؛ فالتعذيب بالبأساء والضراء فرع من استهزائهم الذي أشارت إليه الآية السابعة من سورة الزخرف، وما ذكرناه هنا يُعَدُّ من أقوى الأدلة -فيما نحسب- على عدم التفريق بين الرسول والنبي من حيث المهمة.

---

[٩٩] الطبري، محمد بن جرير. **تفسير الطبري**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٢١، ص٥٧٠.

[١٠٠] النسفي، عبد الله بن أحمد. **التفسير**، تحقيق: يوسف علي بديوي، مراجعة وتقديم: محيي الدين ديب مستو، بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٣، ص٢٦٥.

٩. تنزيل الكتب على الأنبياء:

أشار القرآن الكريم إلى تنزيل الكتاب والحكمة على الأنبياء؛ ما يدحض مقولة أنَّ النبي لا ينزل عليه كتاب.

- قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣).

- قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (مريم: ٣٠).

فإذا كان نزول الكتاب دليلاً على أنَّ النبي رسول، لـمَن يقول إنَّ كل رسول نبي، فلِمَ أكَّد عيسى عليه السلام أنَّه نبي من الله تعالى، بالرغم من أنَّ نزول الكتاب كافٍ للدلالة على ذلك؟

وإذا كان حرف العطف يقتضي المغايرة بالمعنى الذي حمله مَن فرَّق بين الرسول والنبي، فكيف تكون المغايرة هنا والذات واحدة؛ إذ العطف موجود بين فعلين (آتى، وجعل)، والمفعول به (أي المجعول والمأتي) واحد، هو عيسى عليه السلام؟

ولعلَّهم يجيبون عن ذلك بأنَّ الله تعالى جمع لعيسى عليه السلام الرسالة والنبوة؛ فالتغاير هنا هو بين الرسالة والنبوة، لا بين ذات واحدة. وهذا الجواب ليس مقنعاً؛ لأنَّ رسالة عيسى عليه السلام هي أعلى مرتبة من النبوة إذا كانت النبوة هي علاقة فقط بين العبد وربه، ولا تتضمَّن مشقةً وتكليفاً مقارنةً بالرسالة.

وعلى هذا، فإنَّنا لا نجد فرقاً -فيما نرى- بين قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (الحج: ٥٢)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (مريم: ٣٠)؛ فكلمة (رَسُولٍ) في الآية الأولى و(آتَانِيَ الْكِتَابَ) في الآية الثانية وردتا

بالمعنى اللغوي نفسه للدلالة على الرسالة، أمّا كلمة (وَلَا نَبِيٍّ) في الآية الأولى (وَجَعَلَنِي نَبِيًّا) في الآية الثانية فتدلان على الإنباء والرفعة.

وبالرغم من أنَّنا لا نقطع بذلك؛ إذ هو ليس من قطعي الدلالة، فإنَّه الأقرب إلى الصواب. وقد مرَّ الـمُفسِّرون على الآية الكريمة: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾ (مريم: ٣٠)، ولم تُثِر عندهم إشكالاً بالرغم من أنَّ الرسالة متضمنة النبوة، وبالرغم من وجود حرف العطف الذي يقتضي المغايرة.[١٠١]

خاتمة:

النبوة اصطفاء من الله تعالى لا تنال بالكسب والاجتهاد، وهذا محل اتِّفاقٍ بين المتكلمين. ويُعَدُّ التبليغ والدعوة والتبشير والإنذار من أعظم مهام الأنبياء؛ وذلك لحِكَمٍ عدَّةٍ منها قطع المعذرة على الـمُعرضين يوم القيامة؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ (النساء: ١٦٥).

وقد جاء ذكْر الرسل والأنبياء في القرآن الكريم بصِيَغٍ متعددةٍ، منها: الجمع بين لفظتي (الرسول) و(النبي) من غير عطف، والجمع بينهما بالعطف، وانفراد كلٍّ منهما عن الآخر، وذكْر بعض مهامهم... وهذا التنوع فاقم الخلاف بين جمهور المعتزلة وجمهور المتكلمين من أهل السُّنة بخصوص علاقة النبي بالرسول؛ ما جعلهم على طرفي نقيض. فبينما تُؤكِّد المنظومة الفكرية الاعتزالية عدم التمييز بين لفظتي (الرسول) و(النبي) جاعلةً جُلَّ اعتمادها على اللغة، لم تخلُ بعض أدلتها من ضعف. وإذا كان جمهور أهل السُّنة يُفرِّقون بين هاتين اللفظتين فإنَّهم لم يتفقوا على مُمَيِّز واضح بينهما، حتى اقتربت أقوالهم من عشرةٍ لم تخلُ -فيما بان لنا- من ضعف في مجملها.

[١٠١] انظر مثلاً:

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. **التفسير**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٤، ص١٤.
- الرازي، **التفسير الكبير**، مرجع سابق، ج٢١، ص٥٣٤.
- القرطبي، **تفسير القرطبي**، مرجع سابق، ج١١، ص١٠٢.

وأقوى الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٥٢﴾ (الحج:٥٢)؛ فالعطف يقتضي التغاير، وعليه فالتفرقة لازمة بين المفهومين. وإذا كانت التفرقة لازمة بينهما باعتبار التغاير، فكيف يكون الرسول نبياً، ولا يكون النبي رسولاً؟ والحقيقة أنَّنا لم نجد جواباً مُقنِعاً لهذا السؤال في المنظومة السُّنية، علماً بأنَّ القول بالتفرقة استناداً إلى مفهوم التغاير هو صحيح إذا حُمِل التغاير على الذات، مثل قولنا: جاء زيد وعمرو، ولكن في مسألتنا هذه كان التغاير بين الصفات لا الذوات، وهو تغاير تشهد له اللغة العربية، وهذا ما ترجَّح في البحث، الذي انبنى عليه عدم التفرقة بين النبي والرسول، والذي أكَّدته دراسة استقرائية مستفيضة تناولت مهام الرسول والنبي، وعلاقة كلٍّ منهما بقومه حسب ما ورد في القرآن الكريم.

أمّا الأمر اللافت الذي كشفه هذا البحث فهو أنَّ آيات القرآن الكريم التي عرضت للرسول والنبي، والتي اعتمد عليها البحث، كانت غائبة عند الطرفين.

ختاماً، فإنَّ استدلال جمهور أهل السُّنة بالسُّنة النبوية لم يُسعِفهم بالتمييز بين هاتين اللفظتين؛ فالحديث لم يصل إلى رتبة الاحتجاج به، وقد ناقشنا سنده وَفقاً لمناهج المحدثين من أهل السُّنة؛ ما يُحتِّم إعادة النظر في الكثير من الخلافات الكلامية والفقهية، ودراستها في ضوء القرآن الكريم.